مجتمع

«أروين» تقطع الكهرباء عن عشرات الآلاف في بريطانيا

انقطع التيار الكهربائي عن عشرات الآلاف من السكان في أنحاء بريطانيا، مع اجتياح العاصفة «أروين» أجزاءً من البلاد، مصحوبة برياح قوية تصل سرعتها إلى حوالى 160 كيلومتراً في الساعة. وقال مكتب الأرصاد الجوية إن رياحاً سرعتها حوالى 157 كيلومتراً في الساعة هبّت على بريزلي وود في نورثمبرلاند بشمال شرق إنكلترا. وقالت شركة توزيع الكهرباء (نورذرن باورغريد) إن أكثر من 55 ألف مشترك في مناطق نورثمبرلاند ودورام وتاين وويير عانوا انقطاع الكهرباء، وإن مهندسين يعملون على إعادة إمدادات الكهرباء. (رويترز)

كوسوفو: مقتل ثلاثة بإطلاق نار في حافلة

قال قائد للشرطة في كوسوفو، الجمعة، إنّ سائق حافلة وشابين لقوا حتفهم في غرب كوسوفو عندما فتح ملثم النار في حافلة كانت تقل ركاباً بينهم تلاميذ مدرسة كانوا عائدين إلى منازلهم. وقال نائب قائد مركز شرطة بيجا: «نعتقد أنّه مهاجم واحد فقط ونبذل قصارى جهدنا لمعرفة ما حدث والعثور على المشتبه به». ووقع الهجوم بالقرب من بلدة ديكاني الصغيرة الواقعة على بعد 90 كيلومتراً من العاصمة بريشتينا. وذكرت وسائل إعلام محلية أنّ خلافاً بين شركتي حافلات محليتين ربما يكون الدافع وراء الجريمة. (رويترز)

يوميات النازحين في سرمدا

في بلدة سرمدا السورية التي تسيطر عليها المعارضة بالقرب من الحدود مع تركيا، يمضي آلاف النازحين السوريين حياتهم اليومية بأمل ضئيل في العودة إلى مناطقهم الأصلية في أي وقت قريب، وأغلبهم هُجِّروا من مختلف أنحاء البلاد خلال موجات الصراع السوري المستمر منذ 10 سنوات. صف وراء صف من الخيام والمنازل المبنية من الطوب، وغيرها من الهياكل، مع خزانات المياه في أعلى نقطة في المدينة، في ما يشكل سلسلة من المخيمات غير الرسمية الضخمة التي تعجّ بالنازحين. بينما يذهب الرجال إلى العمل، أو يصلون، أو يتناقشون في أوضاع بلادهم السياسية، تطبخ النساء، أو يغسلن الملابس، بينما أغلب الأطفال يلعبون، وقلة منهم يتمكنون من مواصلة دراستهم. تقع محافظة إدلب في الركن الشمالي الغربي من سورية، وهي آخر منطقة يسيطر عليها مقاتلو المعارضة المدعومون من تركيا، وبعض المخيمات في سرمدا شمال مدينة إدلب، يديرها، أو يدعمها الهلال الأحمر التركي، الذي يتبرع بالطعام، ومستلزمات أخرى، مثل البطانيات وألعاب الأطفال. زاد عدد سكان المدينة كثيراً خلال السنوات الأخيرة بسبب موجات النزوح، وهي تعتبر مدينة آمنة نسبياً لقربها من معبر «باب الهوى» مع تركيا، وبعدها عن جبهات القتال، كذلك باتت مركزاً تجارياً يربط مناطق المعارضة السورية بالأسواق التركية.

(أسوشييتد برس)

(دوغان كيشكيليك/ الأناضول)

مازوت سيئ للتدفئة في مناطق «قسد»

عبد الله البشير

تتشابه آلية توزيع الإدارة الذاتية وقود التدفئة في مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) مع تلك التي يعتمدها النظام السوري، من خلال استخدام البطاقة الذكية. واستهلت هذه السنة في 20 مايو/ أيار الماضي، بتعميم أصدرته إدارة المحروقات في الإدارة الذاتية وشمل كل المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد». وفيما أوضحت إدارة المحروقات أن تحديد كميات المازوت التي ستقدم إلى الأهالي حصل بعد تنسيق المجالس المحلية مع اللجان المسؤولة في شأن الكميات المتوفرة، في خطوة يفترض أن تريح الأهالي باعتبارها تسمح بحصولهم على حصة من الثروة النفطية التي تديرها «قسد». لم تشر الوقائع على الأرض إلى أن توزيع المازوت يحصل بالآلية المثالية التي يروج لها، خصوصاً أنه من النوع الأكثر رداءة، ويتسبب في مشاكل صحية، وتصدر عنه روائح كريهة ويتسبب في اندلاع حرائق.

يوضح محمد صالح الحمدان الذي يسكن في الرقة لـ«العربي الجديد» أن «كل عائلة تحصل بموجب بطاقة تمنحها الإدارة الذاتية على برميل مازوت بسعة 220 ليترا. وسعره رمزي يبلغ 22 ألف ليرة سورية (6,28 دولارات)، لكنه يحتوي على مازوت من نوعية سيئة جداً يبيعه الأهالي بدورهم إلى أصحاب الصهاريج بنحو 80 ألف ليرة (22,85 دولاراً). وقد يحصل بعض الأهالي على وقود إضافي مدعوم مخصص لاستعمالات المساحات الزراعية بالسعر ذاته (22 ألف ليرة سورية للبرميل الواحد)، لكن في كل الأحوال لا تكفي الكمية الموزعة العائلات التي تضطر إلى شراء المازوت الحرّ بأضعاف سعر المازوت المدعوم». ويشرح أن «مواصفات المازوت الحرّ أفضل ويخضع لآليات تصفية مختلفة عن مازوت التدفئة المدعوم الذي توفره الإدارة الذاتية، والذي يتضمن كمية كبيرة من الشحوم قد تتسبب في اندلاع حرائق وحدوث انفجارات داخل المنازل، ما يجعل الأهالي الذين يستخدمونه للتدفئة يخلطونه بالكاز لجعل مواده أثقل قليلاً، وإكسابها قدرة أكبر على الاشتعال». ويشير إلى أن كل عائلة حصلت العام الماضي على برميلي مازوت و12 أسطوانة غاز مدعومة».

وقد حصلت نسبة 70 في المائة من عائلات مدينة الرقة على الدفعة الأولى من مخصصات وقود التدفئة المدعوم من الإدارة الذاتية، لكن غالبيتها باعت الكميات التي منحت لها، واتجهت إلى خيارات بديلة للتدفئة من أجل تجنب الأمراض التنفسية الناتجة من المازوت السيئ.

وفي مدينة منبج، يتحدث الشاب الأربعيني محمد لـ«العربي الجديد» عن أن «غالبية السكان تسلموا الدفعة الأولى من مازوت التدفئة، المقدرة بنحو 200 ليتر عبر بطاقات ذكية لها شيفرة وبسعر أقل بكثير من سعر المازوت الحرّ. لكن المسؤولين يتعمدون تقديم النوعية السيئة جداً لنا، في وقت لا نعلم أين يذهب المازوت الجيد الذي نعتقد بأنه حق لنا. وفي كل الأحوال، تحتاج عائلتي تحديداً إلى نحو 1000 ليتر من المازوت سنوياً لا يمكن توفيرها في ظل الظروف الحالية، لذا نحن مجبرون على الاعتماد على الكمية الممنوحة، وتحمّل كل ما يصدر عنه من روائح كريهة وأوساخ وشحّار».

ويكشف عضو في المجلس المحلي بريف دير الزور الشرقي التابع للإدارة الذاتية، فضل عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد» أن كميات مازوت التدفئة المتوفرة تقل بحلول فصل الشتاء. ويشير إلى أن الإدارة الذاتية بدأت في توزيع المازوت قبل نحو شهرين، بعد استكمال إحصاء العائلات المستفيدة قبل خمسة أشهر. وتقرر تسليم كل عائلة كمية 440 ليتراً من المازوت، تقسم على دفعتين، أولهما في نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، والثانية في فترة لاحقة لم تحدد، وذلك بإشراف لجنة المحروقات التي تسلم البرميل لصاحب البطاقة نفسه».

وإضافة إلى نوعية المازوت السيئة، يعاني الأهالي من مشكلة تلاعب لجنة المحروقات بالكميات وآليات التوزيع، بحسب ما يخبر أحد وجهاء منطقة الباغوز في ريف دير الزور الشرقي «العربي الجديد»، ويقول: «المازوت سيئ كالعادة، ولجنة المحروقات تضم لصوصاً بكل ما تعنيه الكلمة، وهم يردون على قول أصحاب المحطات بأن المازوت الموزع يشبه الوحل، بأن لا وجود لنوع آخر، وإذا أراد الأهالي استلامه ليأخذوه، وإذا لم يريدوا فهم أحرار، علماً أن هذا المازوت سيئ لدرجة، أننا نشعل النار أسفل خزان المازوت الصغير في المدفأة بأكثر من سعر المازوت كي يحترق».

تشكيك بفاعلية التوزيع

يؤكد الرئيس الثاني في الإدارة العامة للمحروقات في الإدارة الذاتية، صادق الخلف، الحرص الشديد على ضمان توزيع عادل لمازوت التدفئة من خلال البطاقة الذكية. لكن الأهالي يشككون في فاعلية برامج التوزيع على غرار تلك المنفذة لمعالجة أزمتي الخبز والكهرباء، رغم أن المناطق التي تسيطر عليها «قسد» غنية بالثروات النفطية.

متابعة

تجري نقاشات أوروبية حالياً، حول ما إذا كان المتحور الجديد يتطلب العودة إلى تشديد قيود السفر الداخلي بين دول الاتحاد، كما جرى خلال الفترة السابقة على بدء التلقيح في مطلع عام 2021

هلع «أوميكرون»

متحوّر كورونا الأحدث يهدد العالم بالإغلاق

ناصر السهلي

قبيل الإعلان عن تفشي «أوميكرون»، المتحور الجديد من فيروس كورونا الذي ظهر أولاً في دولة جنوب أفريقيا، كانت منظمة الصحة العالمية تحذّر من أن قارة أوروبا ستواجه فصل شتاء شديد القسوة، وأن أعداد ضحايا الجائحة الجدد قد تصل إلى 700 ألف وفاة. مع الكشف عن انتقال العدوى إلى أوروبا، بداية من بلجيكا، ثم اكتشاف السلطات الهولندية، أمس الأول الجمعة، نحو 62 مصاباً من بين 600 راكب وصلوا على متن رحلتين من جنوب أفريقيا، انتشر الذعر بين الأوروبيين، وقررت السلطات حظر السفر من وإلى جنوب أفريقيا، وست من الدول المجاورة لها، وهي بوتسوانا، وزيمبابوي، وموزامبيق، وناميبيا، وسواتيني، وليسوتو.

لاحقاً، اكتشفت إصابات بالمتحور الجديد في كل من جمهورية التشيك، وألمانيا، ودول أوروبية أخرى، مما اضطر بعض الدول إلى إعلان ما يشبه الطوارئ الصحية، وجرى ذلك في ظل معاناة بعض الدول، كالنمسا وإيطاليا، من وتيرة تلقيح بطيئة، وبالتزامن مع زيادة الشكوك حول نجاعة اللقاحات في الوقاية من المتحورات الجديدة للفيروس، خصوصاً «أوميكرون» الذي أعلنت شركة «موديرنا» الأميركية أنها تعمل على لقاح خاص بعد اكتشافه.

وقررت دول في الشمال الأوروبي، كالدنمارك والسويد، أمس السبت، وقف استقبال الرحلات القادمة من دول جنوب القارة الأفريقية، والدول غير القادرة على القيام بفحوص لكشف المتحور الجديد، كما فرضت حجراً صحياً لمدة 10 أيام على القادمين من دول جنوب قارة أفريقيا.

وتوقفت شركات طيران مختلفة، عن نقل الركاب إلى دول أوروبا من المناطق التي يعتقد أنها بؤرة المتحور الجديد، وطالبت دول أوروبية عدة مواطنيها في الدول المتأثرة بـ«أوميكرون» بالعودة سريعاً، على غرار ما حدث في ربيع 2020 مع بداية انتشار جائحة كورونا.

وأعلنت مفوضية الصحة الأوروبية أن خطر انتشار المتحور الجديد لفيروس كورونا في أوروبا «مرتفع أو مرتفع جداً».

وحثت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، الدول الأعضاء في الاتحاد، على تعليق الرحلات الجوية من الدول التي يرجح أنها مصدر المتحور الجديد، في حين تصارع القارة العجوز للشتاء الثاني على التوالي تداعيات الجائحة، وبينما لم يتم إقرار تشديد القيود بعد، إلا أن دولا مختلفة تستعد لانتهاج سياسات أكثر تشدداً، بما في ذلك العودة إلى الإغلاق الشامل أو الجزئي. وكشف المركز الأوروبي للوقاية من الأوبئة ومكافحتها (ECDC)، مساء الخميس، عن أولى الإصابات في بروكسل، ليثير انتباه السلطات والمفوضية الأوروبية حول ضرورة المسارعة إلى إجراءات جديدة، وعدم انتظار ما سيصدر عن الدول التي اكتشف فيها المتحور.

وذهبت وكالة الأدوية الأوروبية للتأكيد أنها غير متيقنة، وأنه من السابق لأوانه الحديث عن تطوير لقاحات، أو تحديث أي من اللقاحات الحالية لمواجهة المتحور الجديد، في حين يشير بعض الباحثين إلى أن ذلك «ممكن خلال أسبوعين»، بناء على الأبحاث السابقة على متحورات كورونا، وخبرات مواجهة 10 طفرات سابقة.

وتشير الدراسات المبكرة إلى أنّ معدل تكاثر المتحور الجديد يبلغ 2، ما يعني أنّ كل شخص مصاب به من المحتمل أن ينقله إلى شخصين آخرين، كما أنه يحتوي على عدد كبير من الطفرات التي تجعله أكثر نشراً للعدوى، وتساعده على تجنب الاستجابات المناعية. ويهدد المتحور الجديد «أوميكرون» بزيادة أعداد الوفيات العالمية بسبب سرعة انتشاره، خصوصا في أوروبا، ويحذر البعض من التساهل في التعامل مع المتحور الجديد، وإنه إذا كانت بلجيكا سجلت مصاباً واحداً، فإن الوضع قد يتطور بسرعة على غرار ما جرى في إيطاليا خلال مارس/ آذار 2020، والذي تم التعامل معه بنوع من عدم الجدية، قبل أن يتحول إلى مشهد مفزع مليء بجثث المتوفين، والتي تدخل الجيش لنقلها من أجل دفنها.

ويؤكد هؤلاء الذين يقرعون جرس الإنذار أنهم لا يهدفون إلى بث الذعر بين سكان الكوكب، بل لتوعية المتقاعسين بمدى خطورة الوباء، وضرورة الإجراءات الوقائية التي تراجعت الكثير من المجتمعات في تطبيقها مؤخراً، فضلاً عن إثارة المشكلة العالمية الأخطر، والمتعلقة بالفرز بين دول ثرية قادرة على تلقيح أعداد كبيرة من مواطنيها، ودول أقل قراء وتنظيماً لا تزال تتارجح بين التساهل مع الجائحة، وإنكار بعض أفرادها لوجودها، وإنكار آخرين لفعالية اللقاحات، فضلاً عن عجز الأنظمة الصحية فيها عن التعامل مع انتشار الوباء. وشهد أكثر من بلد أوروبي تزايد أعداد المصابين خلال الشهر الأخير، على الرغم من نسب التلقيح الواسعة، بينما تناقش كثير من السلطات الصحية العودة إلى فرض ارتداء الكمامات قبيل أعياد الميلاد التي تشهد تزاحماً، والعودة إلى قيود التباعد الاجتماعي.

وحاولت دول الاتحاد الأوروبي الترويج إلى أن زيادة أعداد الملقحين ستكون العامل الحاسم في تخفيف القيود، لتشجيع المزيد من الأشخاص على التطعيم، لكن تلك الدول تجد نفسها مجدداً مضطرة إلى التراجع عن قرارات تخفيف القيود، كما تلجأ بعضها إلى فرض الجرعة المعزّزة من اللقاح، وتطعيم الأطفال. ويأتي كل ذلك وسط سجال واسع حول ضرورة إعطاء الجرعة المعززة من اللقاح، خصوصاً بعد أن تزايدت الإصابات والوفيات مجدداً، ما يعني أن الجرعتين السابقتين لم تحققا الهدف المطلوب بوقاية الملقحين من الإصابة، أو من مخاطر ما بعد الإصابة.

وكشفت السلطات الصحية في جنوب أفريقيا عن المتحور الجديد «أوميكرون»، خلال الأسبوع الماضي، بعد تسارع أعداد الإصابات في البلاد، خصوصاً في المناطق الأكثر اكتظاظاً، مثل بريتوريا، وجوهانسبورغ، وأسفت وزارة الصحة في جنوب أفريقيا لردود الفعل في أوروبا، ووصفتها بأنها «حالة ذعر مبنية على نوع من عدم اليقين»، وقال وزير الصحة، جوزيف بهلا، إن «أوروبا تخشى فعلياً من أن لا تكون مستعدة، كما كان حال إيطاليا وإسبانيا اللتين ضربهما فيروس كورونا بعنف في بدايات 2020».

ويعيد اكتشاف إصابة مسافرين غير ملقحين بالمتحور الجديد إلى الواجهة ما حذرت منه منظمة الصحة العالمية مراراً حول انتهاج الدول الغنية لسياسة الأنانية في الاستحواذ على اللقاح، فبينما انتهت بعض الدول الغنية من تلقيح النسبة الأكبر من شعوبها، لا تزال كثير من الدول الفقيرة غير قادرة على الوصول إلى اللقاحات لتشكيل مناعة مجتمعية، رغم أنه يتأكد مجدداً أن ذلك ينعكس على الحالة الوبائية العالمية. واستبدل الكشف عن المتحور «أوميكرون» حالة التفاؤل بالسيطرة على الفيروس التي كانت تسري بين الباحثين والعلماء حول العالم، بحالة من القلق من قدرة كورونا على تطوير طفرات جديدة شديدة العدوى، أو لها آثار صحية خطرة.

وعبّر رئيس مركز الاستجابة الوبائية والابتكار في جنوب أفريقيا، توليو دي أوليفيرا، عن مخاوفه تلك قائلاً، إنه والباحثين العاملين معه فاجأهم ذلك المتحور «لأنه حقق قفزة في التطور، ولديه العديد من الطفرات، وخطير أكثر مما كنا نتوقع». ويشعر الباحثون بقلق بالغ بسبب ما يسمى «بروتين الظفر» في المتحور الجديد، والذي يضم نحو 30 طفرة، مع انعدام اليقين حول قدرة اللقاح الحالي على كبح تداعيات المتحور الجديد.

وعبرت منظمة الصحة العالمية عن قلقها من المتحور الجديد، والتي يعتقد أنه سريع الانتشار، وبينما لا توجد بعد أية دراسات أو إحصائيات يمكنها التنبؤ بمخاطره أو تأثيراته، فإن التداعيات انعكست سريعاً على المشهد العالمي، خصوصاً في قطاعات السفر والسياحة، وبأسلوب يشبه كثيراً ما حدث عند بداية الكشف عن فيروس كورونا، ويخشى كثيرون من أن يؤثر «أوميكرون» على الاقتصاد والتجارة العالمية التي لم تتعاف بعد من التأثيرات السابقة. ويتوقع أن تؤدي أية إجراءات إغلاق جديدة إلى نكسة أكبر في بعض المجتمعات، وإلى انهيار في الأوضاع المالية والاقتصادية للمواطنين، خصوصاً الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

وفي السياق، أعلنت منظمة التجارة العالمية، السبت، تأجيل أول اجتماع وزاري لها، كان مقرراً يوم الجمعة المقبل، في جنيف، بعد تشديد القيود على السفر إلى سويسرا، وهو اجتماع لم يعقد منذ 4 سنوات.

30
عدد الطفرات التي يضمها متحور فيروس كورونا «أوميكرون»، ما يجعله أسرع انتشاراً ومقاومة للقاحات.

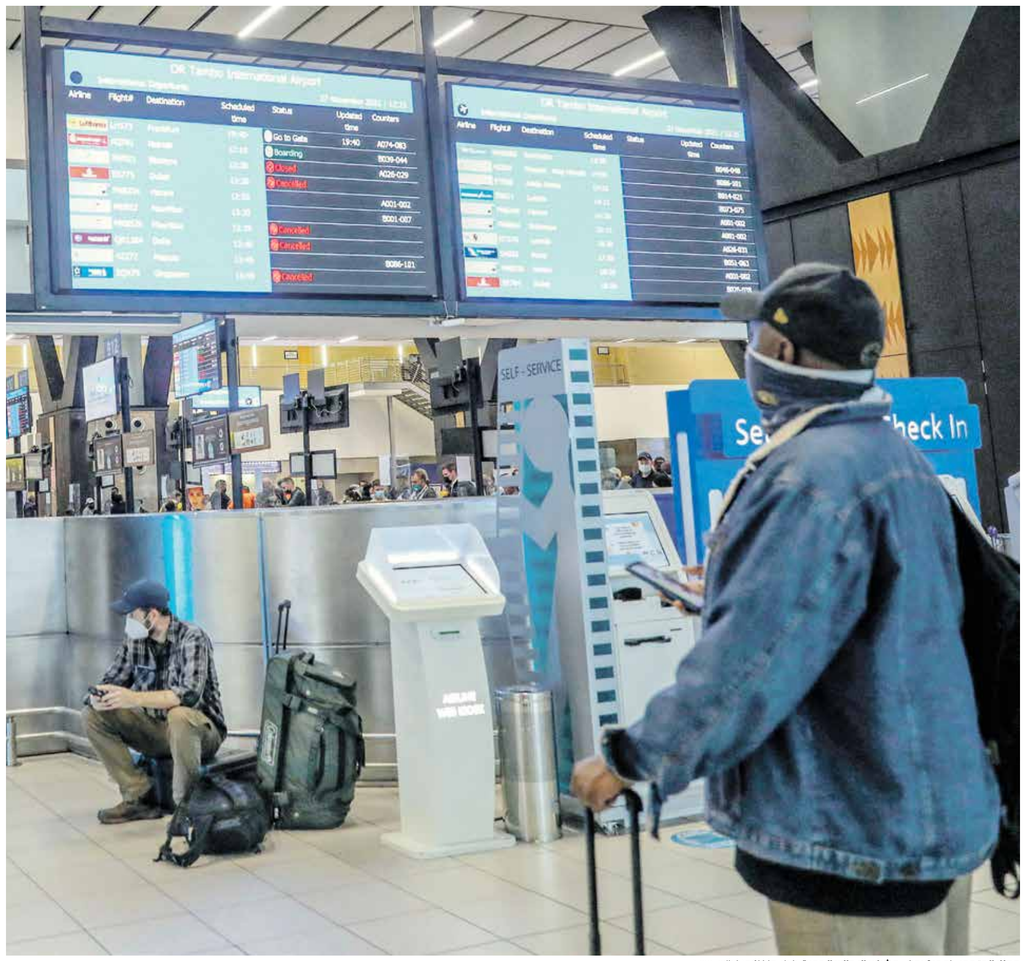

عطل المتحور «أوميكرون» عشرات الرحلات الجوية (فيك ماغاكو/فرانس برس)

دبكة فلسطينية في مخيم شاتيلا

رقصة الدبكة عريقة في التراث الفلسطيني، وتتميز بخصائص فريدة تجعلها وسيلة جذب لكثيرين، وبينهم فتيات وفتيان اجتمعوا على التعلق بتراث بلدهم

بيروت ـ انتصار الدنان

تعتبر الدبكة الشعبية الفلسطينية من إحدى صور التراث الفلسطيني الذي يحرص الفلسطينيون على توريثه من جيل إلى جيل، حفاظاً على الهوية الثقافية الفلسطينية، وخوفاً عليها من الاندثار. على الرغم من مرور حوالي 73 سنة على النكبة الفلسطينية، وتهجير الفلسطينيين من بلادهم غير أنهم ما زالوا يحافظون على عاداتهم وتقاليدهم وتراثهم، تأكيداً لحقهم بالأرض التي هجروا منها والعودة إليها.

في مخيم شاتيلا ببيروت، عمد عدد من الفتيات والفتية الفلسطينيين إلى إنشاء فرقة دبكة» فرقة الملتقى الفلسطيني للشطرنج» للحفاظ على هذا التراث، والعمل على نقله من جيل إلى جيل.

ليال دعيبس، فتاة فلسطينية، من بلدة المنشية بفلسطين، ومقيمة في مخيم شاتيلا، وهي طالبة في الصف التاسع الأساسي، تبلغ من العمر أربعة عشر عاماً، ورئيسة الهيئة الإدارية في الملتقى، تقول: «منذ أن كنت في الروضة الثالثة كنت أتدرب على الدبكة في مركز أطفال الصمود، وبعد أن التحقت بالملتقى وأنا في السابعة من عمري بقيت أتدرب على الدبكة، وظل هذا الهاجس يلاحقني، رغبة مني في الحفاظ على تراثنا الفلسطيني الذي يحاول العدو الصهيوني طمسه وسرقته منا كما هجرنا من أرضنا».

تتابع: «منذ حوالي السنة ونصف اقترحت وفتاة معي على مؤسس الملتقى أن نؤسس فرقة دبكة، تكون خاصة بالملتقى، فنتدرب فيه وننشئ فرقة باسم الملتقى، وبالفعل بدأنا مشروعنا، بمساعدة المدرب الحالي الذي يدربنا على الدبكة».

تضيف: «في أيام العطلة الصيفة كنا نتدرب أكثر من مرتين، لأننا لسنا مرتبطين بالدرس، لكن في أيام الدراسة نتدرب مرتين في الأسبوع وفي أيام الجمعة والأحد من كل أسبوع». وتؤكد أن رسالتها من خلال الدبكة هي كالتالي: «على الرغم من احتلال العدو الصهيوني لفلسطين منذ عام 1948 غير أننا متمسكون بحقنا بالعودة إلى فلسطين، ولذلك نحن نمارس الدبكة رغبة منا في إحياء التراث الفلسطيني ونقله من جيل إلى جيل». وعن حلمها تقول:» أحلم بأن أؤسس فرقة خاصة بي، أنشر من خلالها ثقافة الدبكة والتراث الفلسطيني».

من جهته، يقول مدرب فرقة الملتقى الفلسطيني للشطرنج علي أبو جاموس، الذي يتحدر من بلدة عمقا بفلسطين، وهو من سكان مخيم شاتيلا:» في الملتقى صفوف للدعم الدراسي، وأولادي يدرسون هنا، وبالصدفة حيث كنت بأجتماع لأهالي الطلاب علمت بموضوع الفرقة، وعرضت عليهم أن أقوم بتدريبهم على الدبكة، لأنني كنت قد بدأت التدريب على الدبكة وأنا في سن السادسة عشرة، ثم تدربت على الزفة، وصرت أعمل بها وأدرب على الدبكة في الوقت نفسه». يتابع: «الفرقة التي أدربها عددها عشرة أشخاص بين ذكور وإناث، تتراوح أعمارهم من 11 سنة حتى 16 سنة، والهدف من تدريبهم حماية التراث والحفاظ عليه، ونقله من جيل إلى جيل، ونحن ندربهم حتى يدربوا الأجيال اللاحقة فيما بعد». وحول إمكانية مشاركة الفرقة بعروض دبكة، يقول: «لقد أتتنا خمسة عروض للمشاركة بها، لكننا حينها لم نكن مستعدين، بحيث لم نكن قد أنجزنا التدريبات الكافية، لكننا في الوقت الحالي نستطيع المشاركة بأي عرض قد يعرض علينا». وعن تجهيز الفرقة بالزي المناسب، يقول: «استطعنا تأمين الزي لأربعة عشر شخصاً، من خلال إحدى المتبرعات، والزي يمثل الفلكلور الفلسطيني».

أما العضو بالفرقة علي الحصري، وهو من بلدة شفا عمرو بفلسطين، ومقيم في مخيم شاتيلا، وهو تلميذ في الصف السادس الأساسي، يبلغ من العمر أحد عشر عاماً، فيقول: «لي هدفان من التدرب على الدبكة، الهدف الأول هو من أجل الحفاظ على التراث الفلسطيني، وإثبات حبنا لفلسطين، والهدف الثاني هو من أجل مصلحتي الخاصة، فأنا أرغب في تعلم دبكة الزفة، حتى أعمل بها، وأؤمن مصاريفي الخاصة من العمل».

ويشرح أيمن الحسين، وهو تلميذ في الصف السابع الأساسي، وعضو بالهيئة الإدارية للملتقى: «الدبكة بالنسبة لي هي هواية، ومساحتي للترفيه عن نفسي، بالإضافة إلى ذلك رغبتي بالتدرب أيضاً لأن الدبكة التي نتدرب عليها هي من التراث الفلسطيني، وكذلك أرغب في تقديم عروض على المسارح في أماكن عديدة في لبنان وخارج لبنان من أجل أن يتعرف الناس إلى التراث الفلسطيني، لأنها من ثقافتنا وعلينا أن ننشر هذه الثقافة، حتى لا يسرقها العدو الصهيوني كما سرق منا أرضنا وبيوتنا وكل شيء».

يتدربون بحب والدفاع (العربي الجديد)

يدا بيد مع المدرب (العربي الجديد)

عاملات المنازل في مصر... مطالبات بقانون موحد يحفظ الحقوق

تكررت لسنوات المطالبات بقانون لتنظيم عمل العاملات ومساعدات المنزل في مصر، وقصر النشاط على مكاتب تخضع لقانون العمل، وتتولى إبرام عقود بين أصحاب المنزل والعاملة لضمان الحقوق

القاهرة ـ العربي الجديد

على الرغم من التزايد الملحوظ في عدد عاملات المنازل في مصر، إلا أنه لا يوجد قانون منظم، ولا لأتحة عمل موحدة، كما أنهن لا يخضعن لقانون العمل، كما برزت منذ عام 2006 نداءات حقوقية وشعبية بمنح عاملات المنازل المصريات من العمل في الخارج، وخصوصاً في دول الخليج، بعد حوادث عدة أغضبت الرأي العام.

في ذلك الحين، أدت الضغوط الحقوقية إلى إجبار الحكومة على وقف تصاريح عمل العاملات المنزليات في الخارج بعد الانتهاكات الكثيرة المتداولة لحقوق العاملات من دول آسيا وشمال أفريقيا في دول الخليج، وشمل القرار أيضاً العاملات في عدد من خدمات النظافة العامة والشخصية مثل مصففات الشعر.

كانت الانتقادات حينها تنصب على أصحاب شركات العمالة الذين يسعون إلى الربح على حساب سمعة العمالة المصرية، وظلت النقاشات ممتدة بشأن عاملات المنازل في خارج مصر، دون أي حديث عن العاملات في الداخل.

بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، تفتحت في 2011 العديد من النقاشات المجتمعية والحقوقية لتشمل حقوق عاملات المنازل، وأهمية إصدار تشريعات تنظم عملهن، وتضمن حقوقهن، ثم أطلقت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المحلية مبادرة بعنوان «من أجل بيئة عمل آمنة للنساء»، في أكتوبر/ تشرين الأول 2018.

وشملت المطالبات الضغط على السلطات المصرية للتصديق على الاتفاقية الدولية رقم 189 لعام 2011، والخاصة بالعمال المنزليين، والتي تقدم حماية لجميع العمال والعاملات المنزليين، بمن فيهم الأجانب، وتتضمن المادة 15 من الاتفاقية الشروط التي يجب أن تخضع لها الوكالات التي تشغل العاملات المنزليين، وتحدد الشروط التي يخضع لها تشغيل وكالات الاستخدام الخاصة التي تعين أو توظف العمال المنزليين وفقاً للقوانين واللوائح والممارسات الوطنية؛ وتضمن وجود آليات وإجراءات مناسبة للتحقيق في الشكاوى، وفحص ادعاءات الإساءات، والممارسات الاحتيالية المتعلقة بآليات الاستخدام الخاصة فيما يخص العمال المنزليين».

كما تنص الاتفاقية الدولية على أن «تعتمد الدول الأعضاء جميع التدابير الضرورية والمناسبة ضمن ولايتها القضائية، وحيثما يقتضي الحال، بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، بهدف توفير الحماية المناسبة للعمال المنزليين المعيّنين أو الموظفين على أراضيها بواسطة وكالات استخدام خاصة، ومنع الإساءة إليهم، وتشمل هذه التدابير قوانين أو لوائح تحدد الالتزامات الواقعة على وكالات الاستخدام الخاصة، والأسرة إزاء العامل المنزلي، وتنص على عقوبات تشمل حظر وكالات الاستخدام الخاصة التي تكون ضالعة في الإساءات والممارسات الاحتيالية».

وفيما يخص العمال المهاجرين، تورد الاتفاقية: «حيثما يكون العمال المنزليون معيّنين في بلد للعمل في بلد آخر، تنظر في إبرام اتفاقات ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف لمنع الإساءات والممارسات الاحتيالية في عمليات التعيين والتوظيف والاستخدام؛ وتتخذ تدابير لضمان ألا تكون الرسوم التي تستوفيها وكالات الاستخدام الخاصة مستقطعة من أجر العمال المنزليين»، ولحماية عمال المنازل الأخرى، بهدف توفير الحماية المناسبة للعمال المنزليين المعيّنين أو الموظفين على أراضيها بواسطة وكالات استخدام خاصة، ومنع الإساءة إليهم، وتشمل هذه التدابير قوانين أو لوائح تحدد الالتزامات الواقعة على وكالات الاستخدام الخاصة، والأسرة إزاء العامل المنزلي، وتنص على عقوبات

قدّم برلمانيون مشروع قانون بشأن تنظيم العمالة المنزلية

يحظر مشروع القانون تشغيل من تقل أعمارهم عن 18 سنة

توظف هؤلاء العمال، وتنص على: «توخياً لضمان حماية فعالة للعمال المنزليين، بمن فيهم العمال المنزليون المهاجرون، المعيّنين أو الموظفين بواسطة وكالات الاستخدام الخاصة، من الممارسات التعسفية».

تجبر الاتفاقية الدول المصدقة عليها أن وحيثما وجدت، مع المنظمات الممثلة للعمال المنزليين، والمنظمات الممثلة لأصحاب عمل العمال المنزليين».

وقبل بضعة أشهر، قدّم 60 عضواً في البرلمان المصري مشروع قانون بشأن تنظيم العمالة المنزلية، والذي يعرف محلياً باسم قانون «الخادمات»، إلى لجنتي القوى العاملة والشؤون التشريعية والدستورية، وحسب ما جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون، فإن السبب في إعداده هو عدم إدراج العمالة المنزلية بقانون العمل، ما يجعلهم محرومين من التأمين الصحي، والحصول على معاشات تقاعد.

ويتضمن مشروع القانون 53 مادة موزعة على 6 أبواب، ويشمل شروط منح الترخيص لمكاتب التشغيل، وشروط العقد بين أصحاب العمل والعمالة المنزلية والمكاتب، والأجور، وساعات العمل، والإجازات، وسن التشغيل، والجزاءات، وفض المنازعات، والتفتيش، والعقوبات.

لا يوجد قانون لعاملات المنازل في مصر (ماركو بلغاراي/ Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني